

UNITED STATES DISTRICT COURT
FOR THE DISTRICT OF COLUMBIA

ESTATE OF YARON UNGAR, *et al.*,

Plaintiffs / Judgment Creditors,

v.

Miscellaneous Action No. 05-180 (GK)

PALESTINIAN AUTHORITY, *et al.*,

Defendants / Judgment Debtors.

ORASCOM TELECOM HOLDING S.A.E.,

Nonparty.

**ORASCOM TELECOM HOLDING S.A.E.'S
NOTICE OF COURT DECISION IN RELATED EGYPTIAN LITIGATION**

Further to Orascom's Notice of Developments in Related Egyptian Litigation, dated April 7, 2010 (*see* Dkt. Entry #94), Orascom hereby respectfully submits a copy of the Egyptian court's published decision (*see* Exhibit A) and a certified translation of that decision from Arabic to English (*see* Exhibit B). Upon publication of the Egyptian court's decision, and out of respect for the ongoing judicial process in the United States, Orascom filed a motion for reconsideration in the Court of North Cairo, which motion remains pending.

Dated: April 22, 2010

Respectfully submitted,

WHITE & CASE LLP

/s/ Nicole E. Erb

Christopher M. Curran (D.C. Bar No. 408561)

Nicole E. Erb (D.C. Bar No. 466620)

Matthew S. Leddicotte (D.C. Bar No. 487612)

701 Thirteenth Street, N.W.

Washington, D.C. 20005

Telephone: + 1 202 626 3600

Facsimile: + 1 202 639 9355

Attorneys for Orascom Telecom Holding S.A.E.

محكمة شمال القاهرة الابتدائية
موقع المحكمة

www.Northcairocourt.com

بِاسْمِ الشَّعْبِ

محكمة شمال القاهرة الابتدائية

دائرۃ ۱۵ مدنی مستائف

100%
047650
071

بالجلسة المدنية المنعقدة، علنا بسراي المحكمة وذلك يوم السبت الموافق ٢٧ / ٣ / ٢٠١٠

بر ناسة السيد الاستاذ / حاتم ذكي عد الغني
و عضوية الاستاذين / سامح عبد الوهاب

و | مدناره |

وبحضور السيد / أشرف عبد المنعم

صدر الحكم الاتم في القضية

رقم ١٩٣٦ / ٢٠٠٨ مدنی كلی شمال القاهرة

المرفوعة من :-

الممثل القانوني لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني

الكائن في ؟ شارع جابر بن حيان - الدقى - الجيزه
الكائنة بمدينة رام الله بفلسطين وموطنه المختار مكتب الاستاذ الدكتور / يحيى الجمل المحامي بالنقض

دَقَيْ - الْجِيزَةُ

التمثيل القانوني لشركة أوراسكوم تلكوم

الكاٌن في برج نيل سٌتي شارع ماسبيرو - كورتيس النيل - القاهرة

المحكم

بعد مطالعة الأوراق ، وسماع المرافعة ، والدعاية قاتم

حيث تخلص واقعات الاستئناف الماثل في أن المستأئن بصفته أقامه بموجب مسند إليه

٢٠٠٨/٨/٢٧ تاريخ كتاب المحكمة رقم

لـ:- يقول الاستثناف، شكلا

- ٢ -

تابع الحكم رقم ١٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م-ش

ثانياً: وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بعدم الاعتداد بحكمي محكمة رود ايلاند الأمريكية كسد للتحفظ على مستحقات المستأنف بصفته والأذن له بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته مع إزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحامية

وذلك على سند من القول أن المستأنف بصفته أقام الدعوى رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠٠٦ مستعجل القاهرة ضد المستأنف ضده بصفته بذات الطلبات سالفة الذكر استناداً إلى أن المستأنف بصفته يدأين المستأنف ضده بصفته بمبلغ خمسة وأربعون مليون دولار أمريكي باقي ثمن بيع المستأنف بصفته اسمهم شركة الأخير في شركة المستأنف ضده بصفته

وحيث أن الأخير أمتى عن صرف المبلغ سالف الذكر للمستأنف بصفته والتحفظ عليه، لصالح ورثة الأمريكي بارون أنجر الذي لقي مصرعه عام ١٩٩٦ خلال الاشتباكات التي كانت فيما بين المقاومة الفلسطينية وجنود الاحتلال والمستوطنين الاسرائيليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، استند المستأنف ضده بصفته في ذلك التحفظ على أنه ورد إليه اخبار من الورثة سالف الذكر انهم أقاموا دعوى ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية أمام المحكمة الولائية لمقاطعة رود ايلاند الأمريكية بطلب تعويض عن مصرع مورثهم متذرعين بأحكام القانون الأمريكي الذي يعتبر أعمال المقاومة ارهاباً وقضى لهم في تلك الدعوى بتعويض قدره مائة وستة عشر مليون وأربعين ألف وثمانمائة وثلاثة وعشرون دولار أمريكي شاملاً أتعاب المحامية.

لما قضت ذات المحكمة بتحويل كافة حقوق الملكية العائدة للسلطة الفلسطينية في صندوق لاستثمار الفلسطيني وتخصيصها ونقلها إلى الورثة سالف الذكر

وحيث أنه بجلسة ٢٠٠٧/٢/٢٧ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها عيا بنظر الدعوى فطعن المستأنف بصفته على ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٤ لسنة ٢٠٠٧ ستأنف مستعجل القاهرة والمقطني فيه بجلسة ٢٠٠٧/٦/٢٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع عديل حكم أول درجة والقضاء بعدم اختصاص المحكمة نوعياً وحالتها إلى قاضي التنفيذ موضوعي بمحكمة بولاق

وحيث قيدت الدعوى برقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٧ تنفيذ بولاق



شمال القاهرة الابتدائية

المحكمة

www.Northcairocourt.com

-٣-

تابع الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م - ش

بجلسة ٢٠٠٨/١٣ قضت محكمة اول درجة برفض الدعوي بحالتها والزمت المستأنف بصفة المصاريف

وحيث ان المستأنف بصفته لم يرضي بذلك الحكم فطعن عليه بالاستئناف الماثل لاسباب حاصلها الخطأ في تطبيق القانون ،

القصور في التسبيب

وحيث ان الاستئناف الماثل قد تداول بالجلسات على النحو المبين بمحاضر جلساته مثل خلاله المستأنف والمستأنف ضده بصفتهما كلا منهما بوكيل عنه محام والأول قدم اربعة حواظف مستندات اطلعت عليها المحكمة واحتاطت بما تضمنته واهم ما تضمنته اصول الاحكام القضائية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية وترجمتها الى اللغة العربية بمعرفة قلم الترجمة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية ، شهادة صادرة من قلم الترجمة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية تفيد ترجمة المستادر ترجمته في الاستئناف الماثل

وبجلسة المرافعة الختامية بتاريخ ٢٠١١/١١ مثل المستأنف والمستأنف ضده بصفتهما كل منهما بوكيل عنه محام ، وقررت المحكمة ان يصدر حكمها بجلسة اليوم امتدادا

وحيث انه عن شكل الاستئناف فلما كان قد تم ايداع صحفته في الميعاد المقرر قانوناً مستوفياً لأوضاعه الشكلية ومن ثم فانه يكون مقبول شكلاً على نحو ما يسير بالمنطق .

وحيث ان المحكمة تشير وتمهد لحكمها الى ما هو مقرر فقها ان : سلطة قاضي التنفيذ بصفة قاضياً للأمور المستعجلة في تحrir الطلبات مقيدة بوجوب ان يكون المقتضى به بناء على التحرير اقل شده من الطلب الأصلي

ولما كان طلب الحكم بعدم الاعتداد بالجز او عدم الاعتداد بالتنفيذ والغاء ما ترتب عليه من اثار او اعتباره كأن لم يكن تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلاً في ذات الحق وهو ما يملكه قاضي التنفيذ بصفته قاضياً للأمور المستعجلة ، ومن ثم لا يجوز اصدار التحرير الى هذا

الخطيبات



القاهرة الاشتراكية

二

www.Northcairocourt.com

1

تابع الحكم رقم ١٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ مـمـشـ

فلا يجوز تحرير طلب وقف التنفيذ الى الحكم بعدم الاعتداد اما العكس فهو جائز فاذا
اقام المدعي دعوى بطلب الحكم بعدم الاعتداد ثم تبين لقاضي التنفيذ بصفته قاضيا لامور المستعجلة
ان ما يعزوه من بطلان الاجراء الذى وقع لا يبلغ الحد القاطع للشك والتاويل
ولكنه يتسم بجدية ظاهره ترجح استحقاقه للحماية السريعة المؤقتة ، جاز له ان يأمر بما له من
سلطة تحرير الطلبات ان يحكم بوقف تنفيذ البيع المستشكل فيه حتى يفصل في النزاع من الجهة
المختصة

(موسوعة الارشادات القضائية الكتاب الاول في منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية ، م/ يحيى اسماعيل - الطبعة الثانية ٢٠٠٦ سلبي القضاة - ص ٤٠٠)

وكان المستقر عليه وفقا لقضاء النقض ان : لا يمنع قاضي الأمور المستعجلة من نظر الاشكال ان المستشكل لم يطلب في اشكاله الحكم بإجراء وقتى ، وانما طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقتى منه و الغاءه ماترتب عليه من اثار واعتباره كان لم يكن ، وهذه الطلبات بحسب الاساس الذي بنيت عليه الدعوى والنزاع الذى أثير فيها تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا فى ذات الحق لا يملكه قاضي الأمور المستعجلة ، لذا يكون من واجبه ان يغض النظر عنها وان يأمر بما له سلطة تحرير طلبات الخصوم فى مثل هذه الحالة بالاجزاء الوقتي الذى يتافق وطبيعة الاشكال المعروض عليه وينبني على ذلك ان تكون المحكمة اذا قضت بعدم الاعتداد بالحجز قد اخطأت فى القانون ويتquin نقض حكمها فى هذا الخصوص

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٢/٢٥/١٩٥٢ - موسوعة الارشادات القضائية الكتاب الأول
في منازعات التنفيذ الوقتية وال موضوعية - المرجع السابق ص ٢٠٤ ، ٢٠٥) وكذلك ايضا ان :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعه التي ذكرها في صحيفة دعواه ليقيد قاضي الموضوع ولا يمنعه من تطبيقه على دعواه وصفها الحق وتكييفه .
قانون الصحيح

القاهرة الابتدائية

www.Northcairocourt.com

محكمة

-٥-

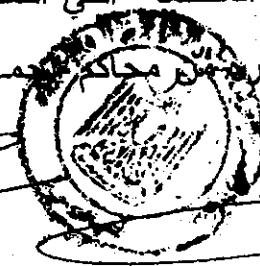
تابع الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م-م-ش

(نقض ١٤/٥/١٩٧٩ السنة ٣٠ العدد الثاني ص ٣٤٩ - التعليق على قانون المرافعات -م/ عز الدين الدناصوري ، أ/ حامد عكاـزـ الجزء الرابع - الطبعة الثالثة عشر - ٢٠٠٨ - ص ٢٢)

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة ان المستألف بصفته قد اقام دعواد ابتداء امام المحكمة اول درجة طالبا الحكم بصفة مستعجلة في مادة تنفيذ وقتيه بعد الاعتداد بحكمي محكمة رود آيلاند الأمريكية كسد للتحفظ على مستحقاته والاذن بقبض دينه من المستألف ضده بصفته . مما تكون معه هذه الطلبات بحسب حقيقتها ومرماها هي طلب وقف تنفيذ هذين الحكمين ، الامر الذي تكيف المحكمة لما لها من سلطة تحرير طلبات الخصوم - وفقا للنصوص سالفه الذكر - على هذا الاساس وذلك باعتبار ان الدعوي محل الاستئناف الماثل هي اشكالا وقتيـا في التنفيذ وهو ما تشير اليه المحكمة الماثلة وتمهد به لقضائـها

وحيث أنه عن موضوع الاستئناف الماثل فلما كان المقرر وفقا لنص المادة ٣٤ من قانون المرافعات ان : تختص محاكم الجمهورية بالأمر بالإجراءات الوقـتـيةـ والـتحـفـظـيـةـ التـيـ تنـفذـ فـيـ الجـمهـورـيـةـ ولوـ كـانـتـ غـيـرـ مـخـتـصـةـ بـالـدـعـويـ الأـصـلـيـةـ وـكـانـ المـقرـرـ وـفقـاـ لـنـصـ المـادـةـ ٢٩٦ـ مـنـ قـانـونـ المـرـافـعـاتـ انـ :ـ الـاحـکـامـ وـالـاوـامـرـ الصـادرـةـ فـيـ بـلـدـ اـجـنبـيـ يـجـوزـ الـاـمـرـ بـتـنـفـيـذـهاـ بـنـفـسـ الشـروـطـ المـقرـرـةـ فـيـ قـانـونـ ذـلـكـ الـبـلـدـ لـتـنـفـيـذـ الـاـحـکـامـ وـالـاوـامـرـ المـصـرـيـةـ فـهـ وـكـانـ المـقرـرـ وـفقـاـ لـنـصـ المـادـةـ ٢٩٧ـ مـنـ قـانـونـ المـرـافـعـاتـ انـ "ـ يـقـمـ طـلـبـ الـاـمـرـ بـالتـنـفـيـذـ إـلـىـ الـمـحـكـمـةـ"ـ الـابـتـدـائـيـةـ التـيـ يـرـادـ التـنـفـيـذـ فـيـ دـائـرـتـهـ وـذـلـكـ بـالـوـضـاعـ المـعـتـادـ لـرـفـعـ الدـعـويـ وـكـانـ المـقرـرـ وـفقـاـ لـنـصـ المـادـةـ ٢٩٨ـ مـنـ قـانـونـ المـرـافـعـاتـ انـ:ـ لـاـيـجـوزـ الـاـمـرـ بـالتـنـفـيـذـ إـلـاـ بـعـدـ التـحـقـقـ مـاـ يـاتـيـ :ـ

- ١ـ انـ مـحـاـكـمـ جـمـهـورـيـةـ غـيـرـ مـخـتـصـةـ بـالـمـنـازـعـةـ التـيـ صـدـرـ فـيـهاـ الـحـکـمـ اوـ الـاـمـرـ وـانـ مـحـاـكـمـ إـلـجـانـيـةـ التـيـ اـصـدـرـتـهـ مـخـتـصـةـ بـهـ طـبـقاـ لـقـوـاـعـدـ الـاخـتـصـاصـ قـانـونـاـ
- ٢ـ انـ الـخـصـومـ فـيـ الدـعـويـ التـيـ صـدـرـ فـيـهاـ الـحـکـمـ قدـ كـلـفـواـ الحـضـورـ وـمـثـلـواـ تمـثـيلاـ صـحـيـحاـ
- ـ انـ الـحـکـمـ اوـ الـاـمـرـ حـازـ قـوـةـ الـاـمـرـ المـقـضـيـ طـبـقاـ لـقـانـونـ الـمـحـكـمـةـ التـيـ اـصـدـرـتـهـ
- ـ انـ الـحـکـمـ اوـ الـاـمـرـ لـاـيـتـعـارـضـ مـعـ حـکـمـ اوـ اـمـرـ سـبـقـ صـدـورـ مـحـاـكـمـ جـمـهـورـيـةـ وـلـاـيـتـضـمـنـ مـاـ



القاهرة الإبتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

-٦-

باب الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م - ش

يخالف النظام العام او الادب فيها

وكان المقرر فقها ان : الاحكام والاوامر الصادرة في بلد اجنبي ، وكذلك احكام المحكمين الصادرة في بلد اجنبي وكذلك احكام المحكمين الصادرة في بلد اجنبي تعتبر سندات تنفيذية متى امرت المحكمة الابتدائية بتنفيذها بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في المواد ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨

من افيعات

(موسوعة الارشادات القضائية الكتاب الاول في منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية م / يحيى اسماعيل - الطبعة الثانية - ٢٠٠٦ - نادي القضاة ص ٢٤)

وايضا ان : وتقريرا على ما تقدم اذا باشر طلب التنفيذ اجراءات تنفيذ بمقتضى حكما او امرا او سند اجنبي قبل صدور حكم بالاذن له بالتنفيذ من المحكمة الابتدائية المختصة او قبل وضع الصيغة التنفيذية عليه جاز للمنفذ ضده ان يرفع الشكالا وقتيا بطلب وقف التنفيذ وفي هذه الحالة يتبعين على قاضي التنفيذ ان يجيبه الى طلباته

(التعليق على قانون المرافعات س / عز الدين الدناصورى ، أ / حامد عكا - الج Zweig الرابع الطبعة الثالثة عشر ٢٠٠٨ ص ٢٥٣)

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة من مطالعة الاوراق ان المسئولة ضده بصفته قد امتنع الوفاء بمستحقات المستأنف بصفته استنادا الي صدور امر محكمة ولاية نيويورك بتحويل كل الدفعات المستحقة للمستأنف بصفته لصالح تركوة انجر ،

ما يكون معه المستأنف ضده - المحجوز لديه - قد استند في حجز تلك المبالغ لخاصة الدائن استنادا الي حكم اجنبي - السند التنفيذي -

وكان مؤدي النصوص المتقدمة ان تختص محاكم الجمهورية بالامر بالاجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية وان يقدم طلب الامر بالتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها وذلك بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى و يجب التتحقق من توافر شروط معينة



جل القاهره الابتدائيه

محكمة

www.Northcairocourt.com

-٧-

باب الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م - ش

ولما كان الثابت للمحكمة خلو الأوراق مما صدور حكم بالاذن من المحكمة الابتدائية المختصة بالتنفيذ وهو ما يترتب عليه فقد الحكمين الاجنبيين موضوع الدعوى لاحد شروط صلاحية التنفيذ ، مما يتعمّن معه بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بوقف تنفيذ الحكمين سالف الذكر نحو ماسيرد بالمنطق .

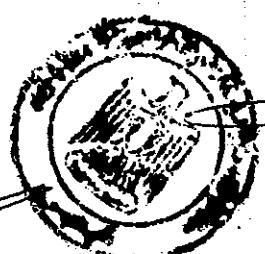
وحيث أنه عن طلب المستأنف بصفته الإذن بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته فلما كان المقصود فقا لنص المادة ١/٣٥١ من قانون المرافعات

ان : يجوز لقاضي التنفيذ في أية حال تكون عليها الإجراءات ان يحكم بصفة مستعجلة في مواجهة الحائز بالاذن للمحجز عليه في قبض دينه من المحجوز لديه رغم الحجز وذلك في الحالات الآتية :-

١- اذا وقع الحجز بغير سند تنفيذي او حكم او امر " وكان المقرر فقها ان : لم يذكر المشرع بذلك الحالات الثلاثة الواردة بالمادة حصر الحالات التي يجوز فيها الالتجاء الى قاضي التنفيذ للاذن للمحجز عليه في قبض الدين رغم الحجز

وأنما هذه الاحوال قد وردت على سبيل المثل ويجوز الالتجاء الى قاضي التنفيذ في كل حالة يكون فيها الحجز مشوباً ببطلان بعده لخلاف شرط جوهري او ركن اساسي للحجز (التعليق على قانون المرافعات - عز الدين الدناصوري ، ١/ حامد عكا ، الجزء الرابع - الطبعة الثالثة عشر ٢٠٠٨ ص ٣٦١، ٣٦٢)

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة انتفاء ثمة سند تنفيذي صحيح يبيح الحجز على اموال المستأنف بصفته - علي النحو السالف بيانه - مما يكون معه للمدين الحق في اقتضاء دينة من المحجوز لديه وذلك وفقا لنص المادة ١/٣٥١ من قانون المرافعات - المتقدمة الذكر - الامر الذي يكون معه طلب المستأنف بصفته السالف تقد أصاب صحيح القانون وتجبيه اليه المحكمة علي نحو ماسيرد بالمنطق .



بالقاهرة الابتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

- ٨ -

عن الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م - م - ش

وحيث أنه عن المصارييف وشاملة اتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المستأنف
ضده بصفته عن درجتي التقاضي باعتباره المحكوم عليه عملاً بنص المادتين ١٨٤، ٢٤٠ من قانون
النظام ، والمادة ١٨٧ من قانون المحاماة

فعلم ذه الاستئناف

حكمت المحكمة:-

بصفة مستعجلة في مادة تنفيذ وقية :

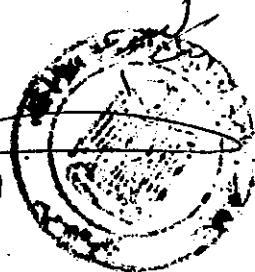
أولاً:- بقبول الاستئناف شكلاً

ثانياً:- وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بوقف تنفيذ حكمي محكمة رود ايلاند
، ووضع الدعوى ، والإذن للمستأنف بصفته بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته ، والزينة الأخرى
المصاريف الدرجتين ، ومائة وخمسة وسبعين جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

امين السر

الطباطبائي لـ ٩٢٩٦ صدر ٦ مارس ١٩٩٦



الملحق



STATE OF NEW YORK)
)
)
) ss
COUNTY OF NEW YORK)

CERTIFICATION

This is to certify that the attached translation is, to the best of my knowledge and belief, a true and accurate translation from Arabic into English of the attached Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo.

A handwritten signature in black ink, appearing to read "Abigail Simone". The signature is fluid and cursive, with a long horizontal line underneath it.

Abigail Simone, Project Manager
Geotext Translations, Inc.

Sworn to and subscribed before me

this 21 day of April, 2010.

A handwritten signature in black ink, appearing to read "PATRICK EVANSON". The signature is large and stylized, with a long horizontal line underneath it.

PATRICK EVANSON
NOTARY PUBLIC-STATE OF NEW YORK
No. 01EV6201257
Qualified in Queens County
My Commission Expires February 17, 2013

New York 259 West 30th Street, 17th Floor, New York, NY 10001, U.S.A. tel 212.631.7432 fax 212.631.7778
San Francisco 220 Montgomery Street, 3rd Floor, San Francisco, CA 94104, U.S.A. tel 415.576.9500 fax 415.520.0525
London 107-111 Fleet Street, London EC4A 2AB, United Kingdom tel +44.(0)20.7936.9002 fax +44.(0)20.7990.9909
Hong Kong 20th Floor, Central Tower, 28 Queen's Road, Central, Hong Kong tel +852.2159.9143 fax +852.3010.0082

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

[handwritten:]

Mr. Ahmad al-Said

File 5419

Civil 568

[handwritten:]

Fees: 6.75

160743

8/17/2008

In the Name of the People

North Cairo Court of First Instance

15th Circuit Civil Appeals

In the civil session conducted publicly at the court building on Saturday March 27, 2010 with

Mr. Hatim Zaki Abdulghani

Presiding Judge

Sameh Abdulwahab

Judge

Ahmed Fadi

Judge

Ashraf Abdulmunim

Secretary

The following ruling was issued in case
1936/2008 Civil North Cairo Plenary

[illegible handwriting]

Filed by:

Legal representative of the Palestinian Investment Fund Company

Located in the city of Ramallah, Palestine, with its chosen domicile being the office of Dr.

Yahya al-Jamal, attorney before the appeals court, 4 Gabir bin Hayyan Street – Dukki, Giza

V.

Legal representative of Orascom Telecom

Located in Nile City Tower, Maspireo Street – Nile Corniche, Cairo

The Court

After reviewing the documents, hearing the pleadings, and deliberating on the law:

[handwritten:] [illegible] 23/10 - 756132

The facts of the appeal at hand are summarized in that the Appellant in its capacity, through a Case statement it deposited with the Clerk of the Court on August 27, 2008, filed an appeal

It was duly served on the Appellee in its capacity, and it requested a ruling at the end of it

First: Accepting the appeal pro-forma

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

- 2 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

Second: On the merits, setting aside the appealed ruling, and to decide again that the two rulings of the American Rhode Island court cannot be relied on as basis for confiscating the dues of the Appellant in its capacity, and to allow it to receive its debt from the Appellee in its capacity, and to compel it to pay expenses and legal fees.

This is based on the argument that the Appellant in its capacity filed case number 4293 of 2006—Summary Cairo—against the Appellee in its capacity with the same aforementioned requests, that the Appellant in its capacity is owed by the Appellee in its capacity the amount of forty five million US dollars, the remainder of the price of sale by the Appellant in its capacity of the shares of the latter in the company of the Appellee in its capacity.

Whereas the latter did not pay the aforementioned amount to the Appellant in its capacity and withheld it for the benefit of the estate of the American Yaron Ungar, who was killed in 1996 during the hostilities between the Palestinian Resistance, the occupation soldiers and Israeli settlers in the occupied Palestinian territories. The Appellee in its capacity based its withholding on the fact that it received a notification from the aforementioned estate, that they had filed a lawsuit against the Palestinian Authority and the Palestine Liberation Organization before the competent American Court of Rhode Island to demand compensation for the death of their inheritee, using the provisions of U.S. law which considers the acts of resistance as terrorism, and had a Ruling in their favor in that case with a judgment of one hundred sixteen million four hundred nine thousand one hundred twenty three US dollars, including legal fees.

That same court also ruled to transfer all proprietary rights of the Palestinian Authority in the Palestinian Investment Fund and transfer them to the aforementioned heirs.

Whereas in the session of February 27, 2007, the Cairo Summary Court ruled that it did not have subject matter jurisdiction to consider the case. The Appellant in its capacity challenged that ruling in appeal number 374 of 2007, Cairo Summary Appeals, which was decided on June 27, 2007, accepting the appeal pro-forma, and on the merits to amend the first instance ruling and ruled the lack of subject matter jurisdiction of the court and referred it to the subject matter enforcement judge in the Bolaq Court.

Whereas the case was filed under number 157 of 2007, enforcement, Bolaq.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

- 3 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

At the August 13, 2008 session, the Court of First Instance ruled to dismiss the case as is, and compelled the Appellant in its capacity to pay expenses.

Whereas the Appellant in its capacity did not accept that ruling, it challenged it in the appeal at hand, for reasons that can be summarized as follows:

Erring in the application of the law,

Deficiency in reasoning

Whereas the appeal at hand had been deliberated through sessions in the manner set forth in the minutes of those sessions, in which both the Appellant and the Appellee appeared, each in its capacity, with a legal representative of each. The Appellant presented four exhibit bundles which the Court reviewed and took note of their content, the most important of which were the originals of the judicial rulings issued in the United States of America, and their translations in Arabic by the Translation Section of the North Cairo Court of First Instance, a certificate issued by the Translation Section of the North Cairo Court of First Instance regarding the translation of the document needed to be translated in the appeal at hand.

At the final pleadings session on January 11, 2010, the Appellant and Appellee appeared, each in its capacity, with a legal representative of each. The Court decided that its ruling would be issued in today's session.

Whereas, on the appeal as to form, since the Case Statement was deposited within the legally required period and fulfilling the pro-forma requirements, so it was accepted as to form as is announced in the wording of the ruling.

Whereas the Court is referencing and referring to what is established by jurisprudence, which is that: the authority of the enforcement judge, in his capacity as a summary judge, to amend requests is limited to cases where the ruling that is based in the amendment is less in scope than that of the original request.

As the requests for a ruling of not approving the attachment or not approving the enforcement, and to cancel its impact and considering as if it never was, are considered merit requests, and ruling on them would be a ruling on the merits, a right that the enforcement judge does not have as a summary judge, the ruling cannot be issued as such.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

- 4 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

A request for a stay of enforcement cannot be amended to a ruling of non-approval, while the opposite is allowed. If the Appellant files a case requesting a ruling of non-approval, then it was determined by the enforcement judge, in his capacity as summary judge, that the procedural invalidity that occurred does not reach the level of eliminating doubt and misinterpretation, but it had apparent seriousness that makes it likely to need quick and temporary protection, he is allowed to order, within his powers to amend requests, to rule to stop the implementation of the disputed sale at hand, until the competent authority decides on the dispute.

(Encyclopedia of Judicial guidelines, First Book, Enforcement Time and Subject Matter Disputes, Judge Yahya Ismail, Second Edition, 2006, Judicial Club, page 2004)

It has been established in appellate jurisprudence that: the summary judge is not precluded from considering the dispute by the fact that the complainant did not request in its complaint for a stay ruling, but rather requested a ruling of non approval on the attachment issued against it and to cancel its impact and to consider it as if it never was. These requests, considering the basis of the case, and the dispute that arose in it, are considered merit requests, and ruling on them would be a ruling on the merits, a right that the enforcement judge does not have, so he must not consider them, and to order, within the powers he has to amend requests of the litigants in such cases, a temporary remedy that fits the nature of the dispute before him; therefore, when the court issued its ruling of not approving the attachment, it had erred in law, and its ruling in this regard must be set aside.

(Appeal number 50 of judicial year 21, session of December 25, 1952, Encyclopedia of Judicial guidelines, First Book, Enforcement Time and Subject Matter Disputes, Ibid, page 204–205)

Furthermore:

It is established in the jurisprudence of this court that if an error occurred in the Plaintiff's characterization of his case, making it not applicable to his facts as set out in his Case Statement, this does not limit the subject matter judge, and does not prevent him from giving the case its correct characterization and making it conform to the correct law.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

- 5 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

(Appeal on May 14, 1979, year 30, second issue, p. 349 – Commenting on the Procedure Code, Judge Izzuddin al-Dinasouri, Mr. Hamid Akkaz, Fourth Part, Thirteenth Edition, 2008, p. 23)

Whereas the preceding was such, and what was established before the court that the Appellant in its capacity had filed its case initially before the Court of First Instance, requesting a summary judgment on a temporary basis for not relying on the ruling of the American Rhode Island court as a basis for attachment on its dues, and the permission for it to receive its receivable amount from the Appellee in its capacity, which makes those requests in effect and purpose, requests to stay those two rulings, which allows the court to re-characterize the case, within its powers to amend the requests of litigants, in accordance with the aforementioned provisions, on this basis, and in consideration of the fact that the case in the appeal at hand is a temporary enforcement dispute, which is what this court takes in consideration and uses to prepare its ruling.

Whereas regarding the merits of the issue at hand, and based on what has been established, in accordance with the provision of Article 34 of the Procedure Code, that: Egyptian courts have jurisdiction to order precautionary and temporary procedures to be enforced within Egypt, even if they did not have jurisdiction over the original case.

It has been established, in accordance with the provision of Article 296 of the Procedure Code, that: Orders and rulings issued in a foreign country can be ordered to be enforced under the same conditions set by the law of that country to enforce Egyptian orders and rulings within it.

It has been established, in accordance with the provision of Article 297 of the Procedure Code, that the enforcement order be submitted to the Court of First Instance of the jurisdiction within which it is sought to be enforced, in the usual manner that cases are filed. It has been established, in accordance with the provision of Article 298 of the Procedure Code, that: An order of enforcement cannot be issued until the following has been verified:

1. That the courts of Egypt do not have jurisdiction over the dispute in which the ruling or order was issued, and that foreign courts that issued it, had jurisdiction over it, in accordance with international jurisdiction rules that are accepted legally.
2. That the litigants in the case in which the ruling was issued had been notified to appear, and were duly represented.
3. That the ruling or order has gained the power of a judicial decision, according to the law of the issuing court.
4. That the ruling or order does not contradict a ruling or an order previously issued by the courts of Egypt, and does not contain anything against the public order or morality in Egypt.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

- 6 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

It has been established by jurisprudence that: Rulings and orders issued in a foreign country, including the arbitration rulings issued in a foreign country, are considered enforcement documents if the Court of First Instance decides their enforcement after verifying that the conditions set forth in Articles 298, 297 and 296 of the Procedure Code have been met.

(Encyclopedia of Judicial guidelines, First Book, Enforcement Time and Subject Matter Disputes, Judge Yahya Ismail, Second Edition, 2006, Judicial Club, page 24)

Furthermore: in consideration of the preceding, if the party requesting the enforcement starts the process of enforcing a ruling or order, or a foreign official document, before an order permitting it to do so is issued by the competent Court of First Instance, or before an enforcement format is set, the party upon which the enforcement is applied may file a temporary objection in which it asks for a stay of enforcement. In this case, the enforcement judge must address its request.

(Commenting on the Procedure Code, Judge Izzuddin al-Dinasouri, Mr. Hamid Akkaz, Fourth Part, Thirteenth Edition, 2008, p. 253)

Whereas the preceding is so, and what was established by the Court from reviewing the documents is that the Appellee in its capacity had refused to honor the amounts payable to the Appellant in its capacity, relying on an order issued by the court of the State of New York stipulating the transfer of all amounts payable to the Appellant in its capacity to the estate of Ungar.

This means that the Appellee—the party enforcing the attachment—had relied, in attaching those amounts for the benefit of the creditor, on a foreign ruling, the enforcement document.

As a result of the preceding provisions, the courts of Egypt shall have jurisdiction to order temporary and precautionary procedures to be enforced within Egypt, even if they did not have jurisdiction over the original claim, and the request for an enforcement order must be submitted to the Court of First Instance within which jurisdiction the order is sought to be enforced, in the usual manner of filing cases, after verifying certain conditions.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

- 7 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

Since it has been established that the documents do not show a ruling by the Court of First Instance permitting the enforcement, the two foreign orders at hand in this case have lost one of their conditions of validity for enforcement, which necessitates setting aside the appealed ruling, and a ruling to be issued again to stay the enforcement of the aforementioned two rulings, as is expressed in the wording of the ruling.

Whereas regarding the request of the Appellant in its capacity to receive its amounts receivable from the Appellee in its capacity, and since it is determined, in accordance with the provision of Article 351(1) of the Procedure Code, that:

The enforcement judge may, regardless of the state of the procedures, order in summary, against the party implementing the attachment, to permit the party being attached against to receive its debt from the attaching party in spite of the attachment, in the following cases:

1. If the attachment was effected without an enforcement document or a ruling or an order, as it has been established by jurisprudence that the legislator did not state the exclusivity of those three cases set out in the Article regarding the permissibility of resorting to the enforcement judge to permit the party being attached against to receive its debt in spite of the attachment,

rather, these cases were stated as examples, and it is permissible to resort to the enforcement judge in any case where the attachment may be invalid because of non-compliance of a substantive condition or a material basis for the attachment.

(Commenting on the Procedure Code, Judge Izzuddin al-Dinasouri, Mr. Hamid Akkaz, Fourth Part, Thirteenth Edition, 2008, p. 361–362)

Whereas the preceding was so, and since the lack of a duly issued enforcement document allowing the attachment of the funds of the Appellant was established by the Court, as set out above, the creditor has the right to collect its debt from the party implementing the attachment, in accordance with the provisions of the aforementioned Article 351(1) of the Procedure Code. This, in effect, means that the request of the Appellant, being the creditor, has been legally correct, and the Court shall address it in the manner set forth in the wording of the ruling.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

- 8 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

Whereas regarding expenses, including legal fees, the Court hereby requires the Appellee in its capacity to pay them, for both levels of adjudication, as it is the party being ruled against, in implementation of Articles 184 and 240 of the Procedure Code, and Article 187 of the Advocacy Law.

THEREFORE

The Court Rules:

Summarily on a temporary subject matter of enforcement:

First: Accepting the appeal pro-forma

Second: On merits, setting aside the appealed ruling and ordering the stay of the two rulings by the Rhode Island court, subject of this litigation, and permitting the Appellant in its capacity to receive its debt from the Appellee in its capacity, requiring the latter to pay the expenses of both levels, as well as one hundred and seventy five pounds in legal fees.

Secretary

Presiding Judge

[handwritten:] *Delivered the original to the Applicant, the Appellee's Attorney, under receipt no. 9396, dated 4/18/2010*

[signatures]

[illegible stamp]

[handwritten:] 4/18/2010

حكمه شمال القاهرة الابتدائية
موقع المحكمة

www.Northcairocourt.com

بِاسْمِ النَّاسِ

محكمة شمال القاهرة الابتدائية

دائرۃ ۱۵ مدنی مستائف

۱۰۷

०४७६०

۰۷۸۱۶

بالجلسة المدنية المنعقدة، علنا بسراي المحكمة وذلك يوم السبت الموافق ٢٧ / ٣ / ٢٠١٠

برنامة السيد الاستاذ / حاتم ذكي عد الغني

عضوية الاستاذين /سامح عبد الوهاب

وَالْمُهَاجِرُونَ

ويحضره السيد / أشرف عبد المنعم

صدر الحكم الاتى في القضية

رقم ١٩٣٦ / ٢٠٠٨ مدنی كلی شمال القاهرة

المرفوقة من :-

البممثل القابواني لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني

الإثنان بمدينة رام الله بفلسطين وموطنه المختار مكتب الاستاذ الدكتور / يحيى الجمل المحامي بالنقض

الممثل القانوني لشركة أوراسكوم تلكوم

الكافن . في برج نيل سيني شارع ماسبيرو - كورنيش النيل - القاهرة

المحمد

. بعد مطالعة الأوراق ، وسماع المراقبة ، والمدحاة فإنما :

حيث تخلص واقعات الاستئناف الماثل في أن المستئنف بصفته أقامه بغير حق

قام كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٧

واعلنت قاتونا للمستائف ضده بصفته طلب في خاتمتها الحكم

ولا:- بقبول الاستئناف شكلا

القاهرة الابتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

- ٢ -

تابع الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م-ش

ثانياً: وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بعد الاعتداد بحكمي محكمة رود ايلاند الأمريكية كسد للتحفظ على مستحقات المستأنف بصفته والأذن له بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته مع إزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحامية

وذلك على سند من القول أن المستأنف بصفته أقام الدعوى رقم ٤٢٩٣ لسنة ٢٠٠٦ مستعجل القاهرة ضد المستأنف ضده بصفته بذات الطلبات سالفة الذكر استناداً إلى أن المستأنف بصفته يدين المستأنف ضده بصفته بمبلغ خمسة وأربعون مليون دولار أمريكي باقي ثمن بيع المستأنف بصفته اسمهم شركة الأخير في شركة المستأنف ضده بصفته

وحيث أن الأخير امتنع عن صرف المبلغ سالف الذكر للمستأنف بصفته والتحفظ عليه، لصالح ورثة الأمريكي بارون أنجر الذي لقي مصرعه عام ١٩٩٦ خلال الاشتباكات التي كانت فيما بين المقاومة الفلسطينية وجنود الاحتلال والمستوطنين الاسرائيليين في الأرضي الفلسطينية المحتلة، استند المستأنف ضده بصفته في ذلك التحفظ على أنه ورد إليه اخطار من الورثة سالف الذكر انهم أقاموا دعوى ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية أمام المحكمة الولائية لمقاطعة رود ايلاند الأمريكية بطلب تعويض عن مصرع مورثهم متذرعين بأحكام القانون الأمريكي الذي يعتبر أعمال لمقاومة ارهاباً وقضى لهم في تلك الدعوى بتعويض قدره مائة وستة عشر مليون وأربعين ألف وسبعين لاف وسبعين وثلاثة وعشرون دولار أمريكي شاملأ اتعاب المحامية.

لما قضت ذات المحكمة بتحويل كافة حقوق الملكية العائد للسلطة الفلسطينية في صندوق نسائم الفلسطينى وتخصيصها ونقلها إلى الورثة سالف الذكر

وحيث أنه بجلسة ٢٠٠٧/٢/٢٧ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها عيا بنظر الدعوى فطعن المستأنف بصفته على ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٧٤ لسنة ٢٠٠٧ ستائاف مستعجل القاهرة والمقضي فيه بجلسة ٢٠٠٧/٦/٢٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع عديل حكم أول درجة والقضاء بعدم اختصاص المحكمة نوعياً وحالتها إلى قاضي التنفيذ موضوعي بمحكمة بولاق

وحيث قيدت الدعوى برقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٧ تفيذ بولاق



شمال القاهرة الابتدائية

المحكمة

www.Northcairocourt.com

-٣-

تابع الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م - م - ش

بجلسة ٢٠٠٨/٨/١٣ قضت محكمة اول درجة برفض الدعوى بحالتها والزمت المستأنف بصفة المصاري

وحيث ان المستأنف بصفته لم يرضي بذلك الحكم فطعن عليه بالاستئناف الماثل لاسباب حاصلها الخطأ في تطبيق القانون ،
القصور في التسبيب

وحيث ان الاستئناف الماثل قد تداول بالجلسات على النحو المبين بمحاضر جلساته مثل خلاصه المستأنف والمستأنف ضده بصفتهما كلا منهما بوكيل عنه محام والأول قدم اربعة حواظن مستندات اطلعت عليها المحكمة واحاطت بما تضمنته واهم ما تضمنته اصول الاحكام القضائية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية وترجمتها الى اللغة العربية بمعرفة قلم الترجمة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية ، شهادة صادرة من قلم الترجمة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية تفيد ترجمة المستند المراد ترجمته في الاستئناف الماثل

وبجلسة المرافعة الختامية بتاريخ ٢٠١٠/١١/١١ مثل المستأنف والمستأنف ضده به، فتهما كلها بوكيل عنه محام ، وقررت المحكمة ان يصدر حكمها بجلاسه اليوم امتدادا

وحيث أنه عن شكل الاستئناف فلما كان قد تم ايداع صحيحته في الميعاد المقرر قانوناً مسنتوفياً لأوضاعه الشكلية ومن ثم فإنه يكون مقبول شكلاً على نحو ماسيرد بالمنطق .
وحيث ان المحكمة تشير وتمهد لحكمها الى ما هو مقرر فقها ان : سلطة قاضي التنفيذ بصفته قاضياً للأمور المستعجلة في تحرير الطلبات مقيدة بوجوب ان يكون المقضي به بناء على التحرير اتفى شده من الطلب الأصلي

ولما كان طلب الحكم بعدم الاعتداد بالجزء او عدم الاعتداد بالتنفيذ والغاء ماترتب عليه من اثار او اعتباره كان لم يكن تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلاً في ذات الحق وهو ما يملكه قاضي التنفيذ بصفته قاضياً للأمور المستعجلة ، ومن ثم لا يجوز الالتجاء للتحrir الى هذه

الاعتراضات ..



القاهرة الإبتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

-4-

تابع الحكم رقم ١٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م - ش

فلا يجوز تحرير طلب وقف التنفيذ إلى الحكم بعد الاعتداد أما العكس فهو جائز فإذا إقام المدعي دعوى بطلب الحكم بعد الاعتداد ثم تبين لقاضي التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة أن ما يعزوه من بطلان الإجراء الذي وقع لا يبلغ الحد القاطع للشك والتاويل ولكنه يتسم بجدية ظاهره ترجح استحقاقه للحماية السريعة المؤقتة ، جاز له أن يأمر بما له من سلطة تحرير الطلبات أن يحكم بوقف تنفيذ البيع المستشكل فيه حتى يفصل في النزاع من الجهة المختصة

(موسوعة الرشادات القضائية الكتاب الأول في منازعات التنفيذ الوقتية وال موضوعية ، م / يحيى اسماويل - الطبعة الثانية ٢٠٠٦ سنادى القضاة - ص ٢٠٠٤)

وكان المستقر عليه وفقا لقضاء النقض أن : لا يمنع قاضي الأمور المستعجلة من نظر الإشكال إن المستشكل لم يطلب في إشكاله الحكم بإجراء وقتى ، وإنما طلب الحكم بعد الاعتداد بالحجز المؤقت ضده والغاءه ما ترتب عليه من اثار واعتباره كان لم يكن ، وهذه الطلبات بحسب الأساس الذي بنيت عليه الدعوى والنزاع الذي أثير فيها تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا في ذات الحق لا يملكه قاضي الأمور المستعجلة ، لذا يكون من واجبه ان يغض النظر عنها وان يأمر بما له من سلطة تحرير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة بالجزاء الوقتي الذي يتفق وطبيعة الإشكال المعروض عليه وينبني على ذلك ان تكون المحكمة اذا قضت بعد الاعتداد بالحجز قد اخطأ في القانون ويتعين نقض حكمها في هذا الخصوص

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢١٢ - جلسه ٢٥/١٢/١٩٥٢ - موسوعة الرشادات القضائية الكتاب الأول

في منازعات التنفيذ الوقتية وال موضوعية - المرجع السابق ص ٢٠٤ ، ٢٠٥)

وكذلك ايضا ان :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تكليف المدعي لدعواه تكريفا خطاها لا ينطبق على واقعها التي ذكرها في صحيفة دعواه ليقيد قاضي الموضوع ولا يمنعه من تحمل المسؤولية وصفتها الحق وتكييفه القانون الصحيح



القاهرة الابتدائية

www.Northcairocourt.com

١٢

- 9 -

مجمع الحكمة رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٣٦ م-ش

(نقض ١٤/٥/١٩٧٩ السنة ٣٠ العدد الثاني ص ٣٤٩ التعليق على قانون المرافعات -م/ عز الدين الناصوري ، ١/ حامد عكاـزـ الجزء الرابعـ الطبعة الثالثة عشرـ ٢٠٠٨ـ ص ٢٢)

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة ان المستئنف بصفته قد اقام دعواه ابتداء امام
محكمة اول درجة طالبا الحكم بصفة مستعجلة في مادة تنفيذ وقتيه بعدم الاعتداد بحكمي محكمة رد
ابلاند الأمريكية كسند للتحفظ على مستحقاته والاذن بقبض دينه من المستئنف ضده بصفته ، بما تكون
معه هذه الالتماسات بحسب حقيقتها ومرماها هي طلب وقف تنفيذ هذين الحكمين ، الامر الذي تكييف
المحكمة لما لها من سلطة تحرير طلبات الخصوم - وفقا للنصوص سالفة الذكر - على هذا الأساس
ونذلك باعتبار ان الدعوي محل الاستئناف العائل هي اشكالا وقتيها في التنفيذ وهو ما تشير اليه المحكمة
العاشرة وتمهد به لقضائتها

وحيث أنه عن موضوع الاستئناف الماثل فلما كان المقرر وفقاً لنص المادة ٣٤ من قانون المراقبات ان : تختص محاكم الجمهورية بالأمر بالإجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٢٩٦ من قانون المراقبات ان : - الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الامر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيه وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٢٩٧ من قانون المراقبات ان "يقم طلب الامر بتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها وذلك بالاواعض المعتادة لرفع الدعوى وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٢٩٨ من قانون المراقبات ان: لايجوز الامر بتنفيذ الا بعد التحقق مما يأتي :-

- ١- ان محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم او الامر وان المحاكم الأجنبية التي اصدرته مختصة بها طبقا لقواعد الاختصاص الدولي المقررة قانونا
 - ٢- ان الخصوم في الداعوى التي صدر فيها الحكم قد كلفوا الحضور ومثلوا تمثيلا صحيحا
 - ٣- ان الحكم او الامر حاز قوة الامر المقصري طبقا لقانون المحكمة التي اصدرته
 - ٤- ان الحكم او الامر لايتعارض مع حكم او امر سبق صدوره من محكمة جمهورية ولا يتضمن ما

جلال القاهرة الابتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

نـاـيـعـ الـحـكـمـ رـقـمـ ٩٣٦ـ السـنـةـ ٢٠٠٨ـ مـ مـ شـ

يـخـالـفـ النـظـامـ العـامـ اوـ الـادـابـ فـيـهـ

وكان المقرر فقها ان : الاجرام والاوامر الصادرة في بلد اجنبي ، وكذلك احكام المحكمين الصادر في بلد اجنبي وكذلك احكام المحكمين الصادر في بلد اجنبي تعتبر سندات تنفيذية متى أمرت المحكمة الابتدائية بتنفيذها بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في المواد ٢٩٨، ٢٩٩، ٢٩٦.

مـ رـافـعـاتـ

(موسوعة الإرشادات القضائية الكتاب الأول في منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية / يحيى اسماعيل - الطبعة الثانية - ٢٠٠٦ - نادي القضاة ص ٢٤)

وأيضاً ان : وتقريراً على ما تقدم اذا باشر طلب التنفيذ إجراءات تنفيذ بمقتضى حكماً او امراً او سند اجنبي قبل صدور حكم بالاذن له بالتنفيذ من المحكمة الابتدائية المختصة او قبل وضع الصيغة التنفيذية عليه جاز للمنفذ ضده ان يرفع اشكالاً وقتيلاً بطلب وقف التنفيذ وفي هذه الحالة يتعين على قاضي التنفيذ ان يجبيه الى طلباته

(التعليق على قانون المرافعات سم / عز الدين الدناصورى ، أ / حامد عكاـز - الجـطـءـ الرـابـعـ الطـبـعـةـ

الـثـالـثـةـ عـشـرـ ٢٠٠٤ـ صـ ٢٥٣ـ

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة من مطالعة الأوراق ان المسئل اذنه بصفته قد امتنع الوفاء بمستحقات المستأنف بصفته استناداً الى صدور امر محكمة ولاية نيويورك بتحويل كل الدفعات المستحقة للمستأنف بصفته لصالح تركوة انجر ،

ما يكون معه المستأنف ضده - المحجوز لديه - قد استند في حجز تلك المبالغ ~~المطالعات~~ الدائن استناداً الى حكم اجنبي - السند التنفيذي -

وكان مؤدي النصوص المتقدمة ان تخصل محاكم الجمهورية بالامر بالإجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية وان يقدم طلب الامر بالتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائتها وذلك بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ويجب التتحقق من توافر شروط معينة



جل الادارة الابتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

-٧-

تابع الحكم رقم ١٩٣٦ لسنة ٢٠٠٨ م-م-ش

ولما كان الثابت للمحكمة خلو الأوراق مما صدور حكم بالاذن من المحكمة الابتدائية المختصة بالتنفيذ وهو ما يترتب عليه فقد الحكمين الاجنبيين موضوع الدعوى لاحظ شروط صلاحيتها للتنفيذ ، مما يتعمّن معه بالغة الحكم المستأنف والقضاء مجددًا بوقف تنفيذ الحكمين سالف الذكر نحو ما يزيد بالمنطق .

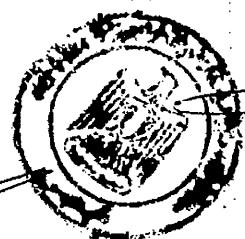
وحيث أنه عن طلب المستأنف بصفته الاذن بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته فلما كان المقرر فقا لنص المادة ١/٣٥١ من قانون المرافعات

ان : يجوز لقاضي التنفيذ في اية حال تكون عليها الاجراءات ان يحكم بصفة مستعجلة في مواجهة الحاجز بالاذن للمحجوز عليه في قبض دينه من المحجوز لديه رغم الحجز وذلك في الحالات الآتية :-

١- اذا وقع الحجز بغير سند تنفيذي او حكم او امر " وكان المقرر فقها ان : لم يذكر المشرع بذلك الحالات الثلاثة الواردة بالمادة حصر الحالات التي يجوز فيها الالتجاء الى قاضي التنفيذ للاذن للمحجوز عليه في قبض الدين رغم الحجز .

وانما هذه الاحوال قد وردت على سبيل المثال ويجوز الالتجاء الى قاضي التنفيذ في كل حالة يكون فيها الحجز مشوبا ببطلان بعده لتخلف شرط جوهري او ركن اساسي للحجز التعليق على قانون المرافعات - عز الدين الدناصوري ، ا/ حامد عكا ، الجزء الرابع - الطبعة الثالثة عشر ٢٠٠٨ ص ٣٦١، ٣٦٢)

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة انتفاء ثمة سند تنفيذي صحيح يبيح الغير من اموال المستأنف بصفته - على النحو السالف بيانه - مما يكون معه للمدين الحق في اقتضاء دينة من المحجوز لديه وذلك وفقا لنص المادة ١/٣٥١ من قانون المرافعات - المتقدمة الذكر - الامر الذي يكون معه طلب المستأنف بصفته السالف ثقد أصاب صحيح القانون وتجبيه اليه المحكمة على نحو ما يزيد بالمنطق .



محل القاهرة الابتدائية

حکمة

www.Northcairocourt.com

三

بيان الحكم رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٣٦ م.م.ش

وحيث أنه عن المصاريـف وشاملة اتعـب المحامـاة فـالمحكمـة تلزمـ بها المستـائفـه بـصفـته عن درـجـتـي التـقـاضـي باعتـبارـه المحـكـومـ عليه عـمـلاـ بنـصـ المـادـتينـ ١٨٤ـ وـ ٢٤٠ـ من قـانـونـ الـمـأـفـعـاتـ ، والمـادـةـ ١٨٧ـ من قـانـونـ المحـامـاةـ

فلم ذه الاس ناب

حكم المحكمة:-

بصفة مستعجلة في مادة تنفيذ وقية :

أولاً:- بقبول الاستئناف شكلا

ثانياً: وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بوقف تنفيذ حكمي محكمة رود ايلاز ،
وضوع الدعوي ، والإذن للمستأنف بصفته بقىض دينه من المستأنف ضده بصفته .. والزينة الآخرين .
المصاريف الدرجتين ، ومانة وخمسة وسبعين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

امین السر

~~وَيَكْتُلُونَ~~ ~~وَيَكْتُلُونَ~~ ~~وَيَكْتُلُونَ~~
~~وَيَكْتُلُونَ~~ ~~وَيَكْتُلُونَ~~ ~~وَيَكْتُلُونَ~~

